

انخفاض المعنويات الضريبية ومزاولة النشاط المقاوالاتي خارج إطار الاقتصاد المنظم:

أية علاقة؟ دراسة استكشافية بمدينة سيدي عامر - الجزائر -

**TAX MORALE DEPRECIATION AND ENTREPRENEURSHIP PRACTICE  
OUTSIDE THE FORMAL ECONOMY FRAMEWORK: WHICH RELATION?:  
EXPLORATORY STUDY IN SIDI-AMER ALGERIA**

عبد الرحيم عبد اللاوي\*، طارق جدي\*\*

Received date: \*\*/\*\*/2017, Accepted date: \*\*/\*\*/2017, online publication date: \*\*/\*\*/2017

### المخلص

تَهْدَفُ هذه الورقة البحثية إلى استكشاف طبيعة العلاقة القائمة بين المعنويات الضريبية لدى المقاولين الجزائريين وبين مزاولتهم لنشاطهم المقاوالاتي خارج إطار الاقتصاد المنظم، ونظرا لصعوبة تحديد مجتمع الدراسة بشكل دقيق ولغياب قاعدة البيانات الخاصة به، اعتمد الباحثان على المعاينة غير العشوائية المتمثلة في "العينة القصدية" لكونها تتيح اختيار أفراد العينة بما يخدم أغراض البحث، وعليه، أجريت مقابلات وجها لوجه مع 22 من أصحاب المؤسسات المصغرة في مدينة سيدي عامر بولاية المسيلة. وخلصت الدراسة إلى أن عدم التماثل الحاصل بين المؤسسات الرسمية (القوانين والترتيبات النظامية) والمؤسسات غير الرسمية (القيم والأعراف) في الجزائر قد تسبب في انخفاض المعنويات الضريبية لدى المقاولين، حيث يُعزى هذا التناقض إلى استفحال الفساد في القطاع العام المترام مع الثقل البيروقراطي، وعوامل أخرى تتعلق بعدم ملائمة البيئة المؤسسية الرسمية لأنشطة الأعمال في الجزائر، علاوة عن تدهور في الردع نتيجة فساد موظفي القطاع العام.

أما عن القيمة المضافة التي توفرها هذه الورقة البحثية فهي تتمثل أساساً في إبراز مدى أهمية التحليل القائم على النظرية المؤسسية في تفسير ظاهرة الاقتصاد غير المنظم، وبخاصة توضيح العلاقة العكسية بين المعنويات الضريبية وحجم النشاط

\* Abderrahime Abdellaoui : Doctorant à l'Ecole Nationale Supérieure de Statistique et d'Economie Appliquée ENSSEA Ex. INPS. (abderrahime.abdellaoui@gmail.com)

\*\* Tarek DJEDDI: Maitre de Conférences -A- Doctorant à l'Ecole Nationale Supérieure de Statistique et d'Economie Appliquée ENSSEA Ex. INPS. (tarek.djeddi@gmail.com)

المقاولاتي الذي تتم ممارسته خارج إطار الاقتصاد المنظم، كما أنها قد ساهمت في توفير رؤية حديثة تعتمد على تحليل الظاهرة على عدة مستويات بدل الاعتماد على التحليل التقليدي الثنائي (اقتصاد منظم واقتصاد غير منظم).  
وأما بالنسبة للتوصيات فقد تمكنت الدراسة من طرح جملة من التوصيات الهادفة للتقليل من عدم التماثل الحاصل بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية، والذي من شأنه الرفع من المعنويات الضريبية وهو الأمر الذي سيساهم بدوره في إدماج الأنشطة المقاولاتية التي تتم خارج إطار الاقتصاد المنظم.

**الكلمات الدالة:** المقاولاتية، الاقتصاد غير المنظم، المعنويات الضريبية.

### ABSTRACT

*This paper aims to explore the nature of the relationship between the tax morale of Algerian entrepreneurs and their practice of entrepreneurship outside the framework of the formal economy. Given the difficulty of identifying the community of the study accurately and the absence of its database, the researchers relied on non-random sampling - the purposive sample- because they allow the selection of sample members to serve the purposes of the research. Thus, face-to-face interviews were conducted with 22 micro-enterprise owners in Sidi Ameer city in the Wilaya of M'Sila.*

*The study concluded that the asymmetry between formal institutions (the codified laws and regulations) and informal institutions (Community norms, values) in Algeria has caused a decline in the tax morale of entrepreneurs. This contradiction is due to the increase of corruption in the public sector coincided with the bureaucratic weight, as well as deterioration in the risk of detection and punishment as a result of the corruption of public sector employees.*

*The added value of this research paper is mainly to highlight the importance of analysis based on institutional theory in explaining the phenomenon of the informal economy, in particular the clarification of the inverse relationship between tax morals and the volume of entrepreneurial activity practiced outside the framework of the formal economy. It has also contributed to providing a modern vision based on analysis of the phenomenon at several levels, rather than relying on traditional bilateral analysis (a formal economy and an informal economy).*

*As for the recommendations, the study has produced a number of recommendations aimed at reducing the asymmetry between the formal institutions and the informal institutions, which will enhance the tax morale, which in turn will contribute to the integration of entrepreneurial activities outside the framework of the formal economy.*

**Keyword:** Entrepreneurial, Informal economy, Tax morale.

**JEL Code:** E26, O17, H11, H26, J46

**Citation:** ABDELAOUI, A. R., DJEDDI, T. (2017). Tax Morale Depreciation And Entrepreneurship Practice Outside The Formal Economy Framework: which relation?: Exploratory Study In Sidi-AMER Algeria. *Journal of Finance and Corporate Governance*, Vol., 1, No. 1: pp. 25 – 40 bis. (Jun 2017); ISSN: 2602-5655.

## 1. المقدمة

نظرا لسهولة تكيف النشاط المقاوالاتي والمرونة التي يتميز بها وإمكانيته في الجمع بين التنمية الاقتصادية منه جهة، وتوفير مناصب الشغل من جهة أخرى، فضلا عن قدرته على الابتكار والإبداع والتجديد وتطوير منتجات جديدة، فقد كان لزاما على الجزائر العمل على زيادة فعالية النشاط المقاوالاتي وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهه.<sup>1</sup>

إلا أن تلك الجهود لم تعطي ثمارها المنشودة ولم تكلل بالنجاح، ولم تشكل الجزائر الاستثناء بل إن أغلبية بلدان العالم النامي شهدت نفس المصير في إصلاحاتها التي عُثيت بهذا المجال، وعليه، تعددت الآراء والتحليلات فذهب علماء الاقتصاد الغربيين إلى إلقاء اللوم على شعوب هذه البلدان، واتهموهم بالافتقار إلى القدرة على تنظيم المشروعات وروحها والتوجه نحو السوق.<sup>2</sup>

ولكن يوجد جانب من النشاط المقاوالاتي الذي تتم مزاولته خارج إطار الاقتصاد المنظم لم تهتم به عدسات التحليل سوى منذ أربعة عقود من الزمن، فالمدن الجزائرية على سبيل المثال أصبحت تعج بالأسواق الفوضوية، والباعة المتجولين، وكذا أصحاب المشاريع غير المرخصة، وقد وصل الأمر لدرجة التحدي العلني للسلطات، إذ أن التهرب الضريبي قد أصبح مشهدا مُعتادا في الساحة الجزائرية، والعمل بدون رخصة أصبح هدفا لمن استطاع إليه سبيلا. وهو ما أنشئ ضرورة ملحة لإيجاد حل لاستفحال النشاط المقاوالاتي خارج الاقتصاد المنظم في الدول النامية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة.

على الصعيد الجزائري، طرحت مختلف الأدبيات التي تعرضت للموضوع جملة من الأسباب التي تقف وراء الظاهرة، ولكن لتضييق الفجوة يتطلب الأمر الاطلاع على الأدبيات العالمية لأن الظاهرة لا تعاني منها الجزائر فقط، بل هي ظاهرة عالمية برزت بشكل خاص في الدول النامية. وعليه، نجد أن الأدبيات الحديثة قد تبنت مقاربة جديدة تعتمد على النظرية المؤسسية، حيث ركزت على العلاقة العكسية بين مدى انخفاض المعنويات الضريبية وتزايد النشاط المقاوالاتي خارج إطار الاقتصاد المنظم في كل بلد. مما يستلزم طرح الإشكالية التالية: ما طبيعة العلاقة القائمة بين مستوى المعنويات الضريبية لدى المقاولين ومزاولتهم لنشاطهم المقاوالاتي خارج إطار الاقتصاد المنظم في

الجزائر؟

وبهدف الإجابة على هذه الإشكالية، ولغرض الإلمام بمحتويات الموضوع، سنتناول الورقة البحثية النقاط التالية: أولاً، تقديم مراجعة للأدبيات ذات الصلة بالموضوع ومن خلالها سيتم التعريف بمفهوم النشاط المقاولاتي خارج الاقتصاد المنظم؛ وتوفير شرح وجيز للنظريات المفسرة لممارسة النشاط المقاولاتي خارج إطار الاقتصاد المنظم؛ ومحاولة تفسير مزاولة النشاط المقاولاتي في الاقتصاد غير المنظم من خلال النظرية المؤسسية؛ ثانياً، عرض المنهجية المتبعة وطريقة تحصيل البيانات؛ ثالثاً، عرض أهم النتائج ومناقشتها؛ رابعاً، طرح الاستنتاجات وأهم التوصيات.

## 1. مراجعة الأدبيات

### 1.1 التعريف بمفهوم النشاط المقاولاتي في إطار الاقتصاد غير المنظم

في كتابه "الدرب الآخر" عرف خبير التنمية الاقتصادية De Soto المشاريع المقاولاتية التي يتم تنظيمها في ظل الاقتصاد غير المنظم على النحو التالي: "تعني بالأنشطة الاقتصادية غير الرسمية [غير المنظمة] المهن غير الإجرامية التي تتم إما في انتهاك تقني للقانون مثل تشغيل مشروع دون تصريح، أو [التي] تتم في غير هذا في ظل قانون تمييزي، مثل تلك التي تتيح للمزارعين حيازة الأرض دون بيعها أو رهنها".<sup>3</sup>

وتجدر الإشارة أن مقارنة الخبير دي سوتو (1997/1989) De Soto تتوافق مع المقاربة التي تبنتها منظمة العمل الدولية أيضاً، فهي بدورها تستثني الأنشطة الاقتصادية الإجرامية من دائرة تعريفها لريادة الأعمال في الاقتصاد غير المنظم. بتعبير آخر، تخرج عن نطاق الاقتصاد غير المنظم حسب تعريف هذه المنظمة الأنشطة غير المشروعة، لا سيما تلك التي تقوم بتقديم الخدمات أو إنتاج أو بيع أو امتلاك أو استخدام السلع الممنوعة قانوناً: على سبيل المثال، غسيل الأموال والدعارة كما هي معرفة في المعاهدات الدولية المعنية بتعبير آخر.<sup>4</sup>

وعلى الصعيد الجزائري، وبتكليف من البنك الدولي قام مكتب "Ecotechnics" سنة 1997 بدراسة واقع الاقتصاد غير المنظم في الجزائر آنذاك. حيث اعتمد على ثلاثة معايير في تعريفه لوحدات الاقتصاد غير المنظم<sup>5</sup>: التصريح الإداري (القيد في السجل التجاري، وحيازة ترخيص من دار البلدية.. الخ)؛ التصريح الجبائي (تصريح بالوجود لدى مفتشية الضرائب)؛ التصريح لدى صندوق الضمان الاجتماعي. ومن المفيد ذكره أن مكتب "Ecotechnics" قد اكتفى بثلاثة معايير فقط، في حين أن دراسة (Babou et Adair) (2015) أضافت عنصر مسك الدفاتر المحاسبية بشكل منظم.<sup>6</sup>

وبالإضافة إلى ما سبق، وبما أن هذه الدراسة تستهدف استكشاف واقع المشروعات المقاولاتية المصغرة، فلا بد من المرور بتعريف المشرع الجزائري للمؤسسات المصغرة، وهم ما تم تحديده من خلال المادة 10 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قانون رقم 02-17 مؤرخ في 10 يناير سنة 2017)، حيث جاء على النحو التالي:

"تعرف المؤسسة الصغيرة جدا [المصغرة] بأنها مؤسسة تشغل من شخص (1) واحد إلى تسعة (9) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري".<sup>7</sup>

ومن خلال مختلف التعريفات المذكورة أعلاه، ولأغراض البحث العلمي، تُقدّم هذه الورقة البحثية التعريف الإجرائي التالي للمشاريع المصغرة التي تنشط خارج إطار الاقتصاد غير المنظم في الجزائر على النحو التالي:

"يتم اعتبار المؤسسة المصغرة في الجزائر ناشطة خارج إطار الاقتصاد المنظم إذا كانت مؤسسة خاصة توظف 9 عمال أو أقل، وهي: إما أنها غير مسجلة إداريا (لا تحوز على السجل التجاري ولا على بطاقة حرفي)؛ و/أو أنها غير مسجلة لدى المصالح الجبائية؛ و/أو أن مالكيها/ملاكها لم يصرحوا بها لفائدة صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء؛ و/أو أن المؤسسة لا تقوم بمسك المحاسبة التي تمكن من الفصل المالي لها عن الأنشطة الأخرى لمالكها أو لملاكها".

وبالتالي يتولد لدينا أربعة متغيرات لبناء مؤشر خماسي لمستوى الامتثال للترتيبات النظامية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية المصغرة، وهو ما يشكل سلسلة ذات خمسة مستويات، وهذه السلسلة ممثلة في الجدول (01) على النحو التالي:

**الجدول (01): مستوى الامتثال للترتيبات النظامية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية**

م م	ص ض إ غ أ	ت ض	س/ت/ ب ح	
0	0	0	0	منظم تماما
				شبه منظم
X	0	0	0	الخاصية 1
0	X	0	0	الخاصية 2
				غير منظم جزئيا
X	X	0	0	الخاصية 1
X	0	X	0	الخاصية 2
X	X	X	0	غير منظم مرتفع
X	X	X	X	غير منظم تماما

- بحيث: "س/ت/ ب ح": حيازة السجل التجاري/ بطاقة حرفي؛ "ت ض": التسجيل الضريبي؛ "ص ض إ غ أ": التسجيل لدى صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، "م م": مسك الدفاتر المحاسبية.

وجدير بالذكر أن صاحب المشروع في الجزائر مطالب بالتسجيل لدى المصالح الجبائية بالموازاة مع قيد مشروعه في السجل التجاري، أما التسجيل لدى صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء فهو أمر يجب إتمامه خلال مدة أقصاها عشرة أيام من تاريخ إنشاء النشاط، في حين أن عملية مسك الدفاتر المحاسبية عادة ما يتم إغفالها نتيجة اعتماد المكلف الضريبي على نظام الدفع الجزافي.

## 1.2 النظريات المفسرة لممارسة النشاط المقاولاتي خارج إطار الاقتصاد المنظم

لقد شغل هذا النوع من النشاط المقاولاتي حيزا كبيرا في الحقل الأكاديمي، وقد اتضح من خلال النقاش الأكاديمي وجود تباين في المقاربات، فلم يقتصر الأمر على نظرية واحدة مفسرة للظاهرة، بل تبلور النقاش الكبير وغير المتجانس حول هذه الإشكالية إلى أربع مدارس رئيسية وهي الثنائية، والبنوية، والشرعية والطوعية، هذه المدارس الأربع سادت في الفكر المتعلق بطبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير المنظم والاقتصاد المنظم وتفسير حركة الأفراد والمؤسسات بينهما، بالإضافة إلى تقديمها لشرح وافٍ حول تركيبة الاقتصاد غير المنظم.<sup>8</sup>

وقد تم تصنيف هذه المدارس الأربع بصفة عامة في اتجاهين، وهذا على أساس أن كل من المدرستين الثنائية والبنوية تدرجان ضمن الاتجاه الإقصائي من النشاط في إطار الاقتصاد المنظم، وهو الاتجاه الذي يشدد على إقصاء وحرمان المقاولين قسراً من التعامل في الاقتصاد المنظم، في حين تم اعتبار المدرستين الشرعية والطوعية تدرجان ضمن اتجاه الخروج الرشيد من النشاط في إطار الاقتصاد المنظم - الخروج الطوعي - وهو الاتجاه الذي يُلقى باللوم على ظروف الاقتصاد المنظم التي تسببت في تفوق تكاليف النشاط فيه على فوائده، وبالتالي قللت من جاذبيته.<sup>9</sup> ومن بين الحجج التي يطرحها اتجاه الخروج الطوعي من الاقتصاد المنظم، نجد الحجج التي تستند إلى تحليل البيئة المؤسسية لأنشطة الأعمال، وهو ما سيجاول الباحثان تسليط الضوء عليها في الجزء المتبقي من هذه الورقة البحثية.

## 1.3 تفسير مزاولة النشاط المقاولاتي في الاقتصاد غير المنظم من خلال النظرية المؤسسية

لسنوات عديدة، سعى المختصون لتحقيق توافق في الآراء حول سبب امتناع بعض المقاولين على تنظيم مشاريع اقتصادية تمثّل للترتيبات النظامية بالكامل. غير أنه في الآونة الأخيرة، ظهر تفسير اكتسب قبولاً واسعاً. حيث تم التمييز بين المؤسسات الرسمية (القوانين واللوائح المقننة) والمؤسسات غير الرسمية (القواعد والقيم والأعراف)، ومن هذا المنظور المؤسسي، يُعزى ميل أصحاب المشاريع للعمل في الاقتصاد غير المنظم إلى عدم تماثل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لأي المجتمع، فكلما زاد التناقض بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، كلما زاد عدد المقاولين في الاقتصاد غير المنظم، ومن المفيد ذكره أن النشاط المقاولاتي الذي يتم في ظل الاقتصاد غير المنظم يُعتبر نشاطاً خارجاً عن حدود المؤسسات الرسمية أي أنه نشاطٌ غير قانوني، إلا أنه يُعتبر نشاطاً شرعياً من وجهة نظر المؤسسات غير الرسمية ويقع داخل حدودها.<sup>10</sup>

فالجزائر ورغم تبنيها لاقتصاد السوق، إلا أنها ما زالت تُبقي على بيروقراطية تُثقل كاهل المتعاملين، وتضر بمناخ الاستثمار المحلي، فهي تحتل حالياً (سنة 2017) المرتبة 156 من أصل 190 دولة في مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيها، حيث أن بدء النشاط الصناعي أو التجاري وتشغيله في الجزائر يستوجب استيفاء 12 إجراءً تتضمن دفع رسوم وتكاليف تصل إلى 11.1% من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، فضلاً عن كونها تقتضي عشرين يوماً لقضائها.<sup>11</sup> وهذا الثقل

البيروقراطي يخلق عدم تماثل كبير بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، إذ أنه لا توجد أية أعراف أو تقاليد تجبر الفرد على الامتثال لكل هذه الخطوات، بل إن إنشاء أي مشروع في الاقتصاد غير المنظم لا يتطلب أي ترخيص مما يشكل حافزا قويا للتوجه نحوه.<sup>12</sup>

وقد تشبعت هذه البيروقراطية بفسادٍ زاد الطينة بلةً، حيث سجلت الجزائر نسبة عالية من الفساد في القطاع العام حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية طيلة هذه الفترة، فقد مُنحت الجزائر مؤخرا علامة جد متدنية وهي 34 من أصل 100 على مؤشر مدركات الفساد لسنة 2016، وهو ما يعني إدراك لوجود فساد كبير في القطاع العام من قبل الخبراء **Erreur ! Source du renvoi introuvable.** الأمر الذي يؤثر سلبا على المعنويات الضريبية، وبالتالي يؤدي هذا إلى الإسهام في ازدياد رقعة الاقتصاد غير المنظم.<sup>13</sup>

ومجمل القول، إن التناقض المؤسسي يمكن ملامسته من خلال انخفاض المعنويات الضريبية لدى أصحاب المشاريع في أي بلد. ولذلك فإن الهدف من هذه المادة هو المضي قدما من خلال هذا المنظور المؤسسي عبر تقييم دور انخفاض المعنويات الضريبية في إحداث درجات متفاوتة من الامتثال للترتيبات النظامية لدى المقاولين، وقبل المرور إلى الدراسة التطبيقية لا بد من شرح مفهوم المعنويات الضريبية، وهو ما سيتعرض له الجزء التالي.

#### 1.4 المعنويات الضريبية

وفقاً لدراسة Maurin, Sookram and Watson (2003) تشير المعنويات الضريبية إلى استعداد الفرد لدفع الضريبة المناسبة في الوقت المناسب، كما يعتبرون أن الإنصاف في الأنظمة الضريبية، وموقف الرأي العام تجاه أداء الحكومة، والخصائص الدينية والثقافية العامة هي التي تحدد المعنويات الضريبية إما سلباً أو إيجاباً. وعلى صعيد آخر، ووفقاً لدراسة ( Torgler, Schneider & Schaltegger (2009 فإن الحكومات التي تحترم تفضيلات الشعب وترسي الديمقراطية ستكسب المزيد من الدعم من مواطنيها، وبالتالي ستزيد من الحافز لدفع الضرائب. وعلى نقيض من هذا، فإن المعنويات الضريبية ستتضرر إذا ما كانت الحكومة تعتمد على سياسة استبدادية وهو ما سيؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد غير المنظم في ذلك البلد.<sup>14</sup>

وبنفس المنطق، تؤثر كفاءة القطاع العام بطريقة غير مباشرة على حجم الاقتصاد غير المنظم كونها تؤثر على المعنويات الضريبية. وهذا ما يبرزه كل من (Feld and Frey (2007 اللذان أكدا على أن الالتزام الضريبي يُقاد بموجب عقد نفسي ضريبي، ينطوي هذا العقد على حقوق والتزامات بين دافعي الضرائب والمواطنين من جهة، والدولة والسلطات الضريبية من جهة أخرى. كما أن دافعي الضرائب أكثر ميلا لدفع ضرائبهم بصراحة إذا حصلوا على خدمات عامة ذات قيمة في المقابل.<sup>15</sup> ومن خلال دراستهما لموضوع المعنويات الضريبية لاحظ كل من (Schneider and Williams (2013, p. 42 أن دافعي الضرائب قد يتحلوا بالصدق حتى في الحالات التي لا يتحصل فيها هؤلاء على فوائد مباشرة من الخدمات العامة التي تمول من قبل ضرائبهم. وبعبارة

أخرى، فإن دافعي الضرائب يتسامحون مع سياسات إعادة التوزيع إذا كانت القرارات السياسية الكامنة وراء هذه السياسات تتبع إجراءات عادلة.

وبالنسبة للأدلة التجريبية لتأثير المعنويات الضريبية على السمة غير المنظمة. تبين نتائج دراسة Alm and Torgler (2006) والتي شملت الولايات المتحدة الأميركية بالإضافة إلى خمسة عشر دولة أوروبية، وجود علاقة ارتباط سلبية قوي بين حجم الاقتصاد غير المنظم ومستوى المعنويات الضريبية في تلك البلدان.<sup>16</sup> وباستخدام بيانات المسح، بيّن Feld and Larsen (2005, 2009) وجود تأثير سلبية قوي للمعنويات الضريبية بصفة خاصة وللأعراف الاجتماعية بشكل عام على احتمال أن يقوم المستجوبون بعمل غير معلن عنه. ومن المثير للاهتمام، أن الآثار التي تم تقديرها للأعراف الاجتماعية على الاقتصاد غير المنظم هي من الناحية الكمية أكثر أهمية من آثار الردع المقدر<sup>17</sup>.

وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، فقد أجرى كل من Williams and Horodnic (2016) تحليلاً متعدد المستويات للانحدار اللوجستي، وذلك اعتماداً على بيانات مستمدة من 27563 مقابلة تمت وجها لوجه وشملت مختلف أنحاء الاتحاد الأوروبي خلال عام 2013. خلص هذا التحليل إلى وجود ارتباط سلبية قوي ما بين المشاركة في العمل غير المعلن عنه ومستوى المعنويات الضريبية.<sup>18</sup>

وعلى ضوء ما سبق، فإنه كلما كانت المؤسسات الرسمية تنطوي على إجراءات بيروقراطية لا تستند إلى قيم وأعراف المجتمع، وكلما صاحب ذلك ضعف في كفاءة القطاع العام، وانتشار الفساد فيه، والافتقار للعدالة وغياب الردع، كلما أدى ذلك إلى انخفاض في المعنويات الضريبية، وبالتالي، يتجه المقاولون لمزاولة أنشطتهم بمعزل عن ترتيبات المؤسسات الرسمية والاكتفاء بما تنص عليه المؤسسات غير الرسمية فقط.

وبهدف المساهمة في تحقيق المزيد من الفهم للعلاقة القائمة بين المعنويات الضريبية لدى المقاولين واختيارهم للنشاط بمعزل عن الترتيبات النظامية كلياً أم جزئياً، والمواصلة في توضيح هذه الفجوة، تُقدّم هذه الورقة البحثية نتائج الدراسة الاستكشافية التي تمت بمدينة سيدي عامر بولاية المسيلة.

## 2. المنهجية: دراسة مستويات الامتثال للترتيبات النظامية لدى المؤسسات المصغرة بمدينة سيدي

### عامر - ولاية المسيلة، الجزائر -

يتناول هذا الجزء وصفاً للمنهج المتبع لتحقيق أهداف الدراسة، وكذلك توضيح لأداة الدراسة المستخدمة، كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحثان في تطبيق أداة الدراسة، وأخيراً يقدم هذا الجزء وصفاً وجزياً لأفراد مجتمع الدراسة وعينتها.

### 1.2 منهجية الدراسة

بما أن جوانب الظاهرة موضع الدراسة وأبعادها غير معروفة مسبقاً بخاصة على الصعيد الجزائري، فإن الباحثان يسعيان إلى استطلاع واقع المشاريع الاقتصادية المصغرة، وهذا يتوافق مع المنهج

الوصفي الذي يهدف بدوره إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها.

ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة تم مراجعة أهم الأدبيات ذات الصلة بالموضوع، بالإضافة إلى استخدام أداة المقابلة غير المقننة في جمع البيانات الأولية حول موضوع الدراسة، نظرا لملاءمتها للبحوث الاستطلاعية، إذ أنها تمنح حرية أكبر للمشارك للتعبير عن نفسه وعن الأسباب التي يراها تساهم في صنع قراراته، مما يسمح بالحصول على معلومات أكثر عمقا ودقة.<sup>19</sup> وبالنسبة لدليل المقابلة فقد تم صياغة أسئلته بالاعتماد على نهج تدريجي من الأسئلة البسيطة (العوامل الديموغرافية، خصائص المشروع..الخ) إلى غاية الأسئلة الأكثر حساسية (إدراك الفساد، المعنويات الضريبية..الخ).

## 2.2 مجتمع وعينة الدراسة

اعتمد الباحثان على المعاينة غير العشوائية لأنه من الصعب تحديد مجتمع الدراسة بشكل دقيق ولغياب قاعدة البيانات الخاصة به، ومن أنواع المعاينة غير العشوائية قد تم اختيار "العينة القصدية" لأنها تتيح اختيار أفراد العينة بما يخدم أغراض البحث،<sup>20</sup> كما أن اختيار هذا النوع من المعاينة ضروري أيضا لتوفيره عنصر الثقة بين المشاركين وفريق البحث، الأمر الذي يُمكن من الحصول على معلومات أدق.

وعليه، أجريت مقابلات وجها لوجه مع 22 من أصحاب المؤسسات المصغرة في مدينة سيدي عامر، متوزعين على ثلاثة قطاعات اقتصادية وهي التجارة والخدمات، والصناعة، والبناء والأشغال العمومية، وقد تم استبعاد القطاع الزراعي نظرا لتعريف مؤسسات الاقتصاد غير المنظم المعتمد من قبل منظمة العمل الدولية.<sup>21</sup> وأما المقابلات فأجريت خلال الفترة الممتدة من يوم 19 جوان إلى غاية 10 جويلية 2017، كما أن كل مقابلة قد استمرت في المتوسط ما بين 80 دقيقة إلى ساعة وعشر دقائق، مع الاعتماد على الدارجة الجزائرية في أدائها.

## 3. النتائج ومناقشتها

يوفر هذا الجزء وصفاً إحصائياً لأفراد العينة، بالإضافة إلى مناقشة نتائج التحليل النوعي للمقابلات التي تمت مع المشاركين في هذه الدراسة الاستكشافية.

### 1.3 شرح للنتائج الوصفية

بالنسبة للنتائج الوصفية، فمن بين 22 من المؤسسات المصغرة التي شملتها الدراسة، وكما هو موضح من الجدول (02)، تنشط 63.2% من المؤسسات المصغرة بشكل غير منظم تماما، و13.6% بشكل غير منظم مرتفع، و4.5% ذات وضع غير منظم جزئيا، و9.1% تنشط بشكل شبه منظم، في حين أن 4.5% تنشط بشكل منظم تماما.

ونتيجة لذلك، فإن نسبة (27.2%) من المؤسسات المشاركة في الدراسة لا هي منظمة تماما ولا هي غير منظمة تماما، بل تنشط في مكان ما بين هذين النقيضين من حيث مستوى إضفاء السمة المنظمة.

بالإضافة إلى هذا يمكن أن نرى من خلال الجدول (02)، أن أغلبية المشاركين في الدراسة (95.5%) لا يقومون بمسك الدفاتر المحاسبية، كما أن (77.2%) اختاروا عدم الانتساب إلى صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، متحججين بأن خدماته مجرد حبر على ورق، وبأن الاستفادة منها تتطلب مجهودا كبيرا.

وانطلاقا مما سبق، يبدو أن إضفاء السمة المنظمة على المشروعات من طرف أصحابها يتقدم في مراحل تتميز بالتالي: أولاً، التسجيل الإداري والحصول بذلك على وضع قانوني، ثانياً، التسجيل مع المصالح الجبائية، ثم الانتساب إلى صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، وأخيراً القيام بمسك المحاسبة.

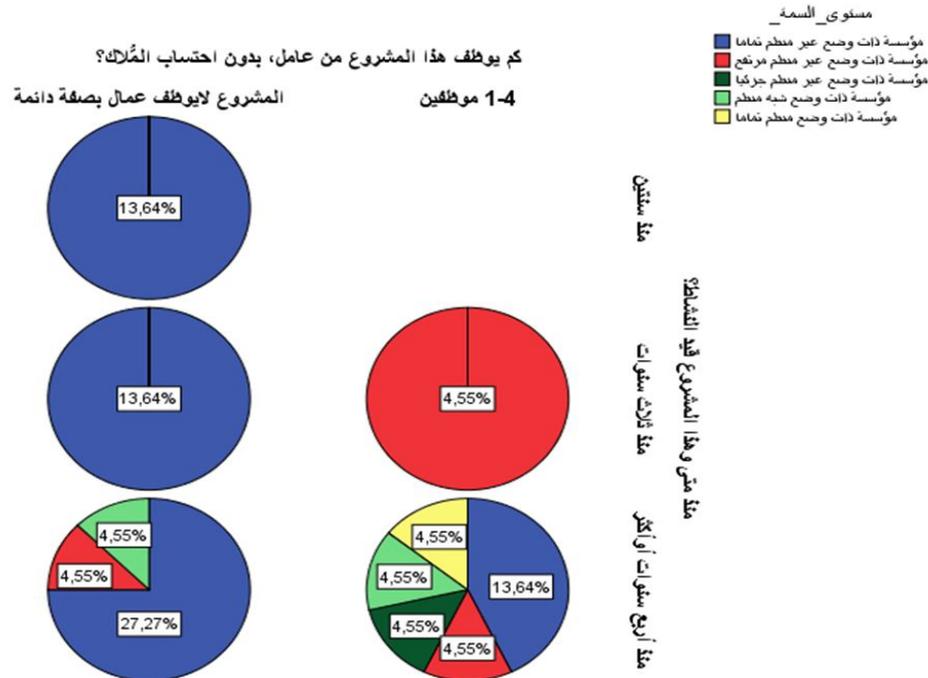
**الجدول (02):** توزيع المؤسسات المصغرة المشاركة في الدراسة حسب درجة امتثالها للسمة المنظمة.

حسب الخيار (%)	حسب الوضع (%)	
4.5	4.5	منظم تماما
9.1		شبه منظم
9.1		الخاصية 1
/		الخاصية 2
4.5		غير منظم جزئيا
4.5		الخاصية 1
13.6		غير منظم مرتفع
4.5		الخاصية 1
9.1		الخاصية 2
68.2	68.2	غير منظم تماما

**المصدر:** أعده الباحثان بناءً على نتائج الدراسة الاستطلاعية

ومن هنا، يتجلى سؤال مفاده "أي المؤسسات التي قامت بإضفاء السمة المنظمة بدرجة أكبر مقارنة مع غيرها؟". وكما يظهر في الشكل (01) أدناه، يبدو أنه كلما زاد عمر نشاط المؤسسة وكلما زاد عدد عمالها، كلما اتخذ مسؤوليها خطوات نحو احترام كل الترتيبات النظامية، وهذا ما يعزز النتيجة الأوسع التي توصل إليها كل من (Colin and Shahid (2016)، والتي تفيد بأن الاقتصاد غير المنظم يمثل "حقل تجارب" يستخدمه أصحاب المشاريع الناشئة لتحديد ما إذا كان هناك سوق لمنتجاتهم، وبأنه ومع نضوج المشاريع، سيحدث إضفاء للطابع المنظم.<sup>22</sup>

**الشكل (01):** رسم بياني يوضح توزيع المؤسسات المصغرة بناءً على درجة امتثالها للترتيبات النظامية (السمة المنظمة) نسبة إلى عدد عمالها ومدة نشاطها.



المصدر: أعدده الباحثان باستخدام برنامج SPSS 21 اعتماداً على نتائج الدراسة الاستطلاعية

### 2.3 التحليل النوعي للمقابلات

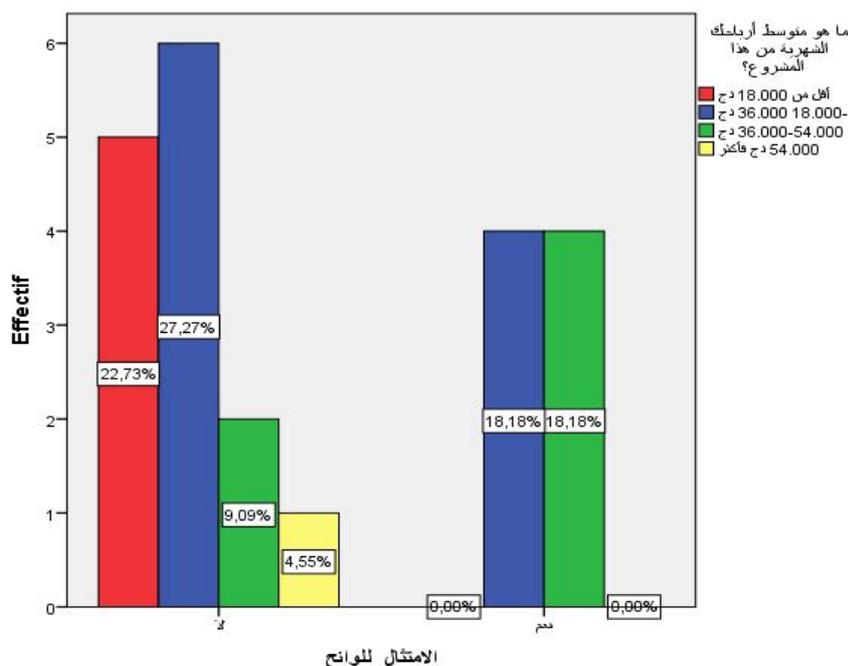
من خلال التحليل النوعي لإجابات المشاركين في هذه الدراسة الاستطلاعية، والتي أجريت مع 22 من منظمي المشاريع المصغرة في مدينة سيدي عامر، تبين ما يلي:

**1.2.3 معدلات الضرائب:** بعكس ما ذكره (Karaca 2016) يكون جميع المستثمرين وفي مناسبات عديدة ينتقلون نحو النشاط غير المنظم بغية تحقيق ميزة في تكاليف الإنتاج، أو زيادة في دخلهم الصافي عن طريق التخلص من دفع الضرائب والالتزامات الأخرى على حد السواء،<sup>23</sup> فنتائج الدراسة بيّنت أن هذا الحكم يخضع لمتوسط الربح الشهري المحقق وهو ما يوضحه الشكل (02) أدناه، إذ أن التحليل النوعي بيّن أن الذين لهم متوسط ربح شهري أقل من 18.000 دج هم فقط من أجمعوا أنه ليس من المنطقي أن يضيفوا الطابع المنظم بحجة أنهم لن يقدروا على سداد الضرائب الخاصة بهم وحتى وإن كانت الضريبة الجزافية فقط.

ولكن الغريب أن الجميع -بما فيهم الذين لهم متوسط ربح شهري أعلى من 18.000 دج- قد أجمعوا على ضرورة تجنب الإفصاح عن رقم الأعمال الصحيح للسلطات الضريبية، وهو ما يضعنا أمام سؤال مفاده كيف للمقاولين أن يمتنعوا عن الإفصاح عن رقم أعمالهم كاملاً إذا كانوا لا يرون أية مشكلة في قيمة الضريبة الجزافية التي ستجتم هنا؟ وهو ما تكمن الإجابة عليه في مدى انخفاض

المعنويات الضريبية لدى هؤلاء المقاولين، وهو ما سيتعرض له الجزء الموالي من هذه الورقة البحثية.

**الشكل (02):** مدى الموافقة على النشاط بطريقة منظمة نسبة إلى متوسط الأرباح الشهرية المحققة لكل مشروع



**المصدر:** أعده الباحثان باستخدام برنامج SPSS 21 اعتمادا على نتائج الدراسة الاستطلاعية

**2.2.3 الواعي بنظام التسجيل والخدمات المقدمة:** حسب نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية، تم التعرف على نقص واسع النطاق في الوعي بين أصحاب المشاريع غير المنظمة حول نظام التسجيل، وما هو الدور المنوط بكل جهاز، مما يعني نقص فادح في الوعي بالمؤسسات الرسمية لأنشطة الأعمال، حيث صرح 12 من أصل 15 من أصحاب المؤسسات ذات الوضع غير المنظم تماما بأنهم لا يعرفون وجود فرق بين حصة الضرائب المستحقة الدفع واشتراكات الضمان الاجتماعي، إذ أنهم يخلطون بينهما ويجهلون تماما استقلالهما عن بعضهما، كما أن نسبة 63.6% من المشاركين في الدراسة يجهلون معظم الخدمات التي يقدمها صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء (التأمين عن الأمومة، التأمين عن العجز، التأمين المرض، التأمين عن التقاعد، استفادة ذوي الحقوق من رأسمال الوفاة).

وبهذا الصدد يؤكد أنصار المدرسة الطوعية أن رفع مستوى الوعي بكيفية التسجيل وكذا الخدمات المستفاد من وراء عملية التسجيل هو وسيلة مهمة للمضي قدما، لأن هذا سيجعل صاحب المؤسسة يحكم بشكل صحيح في مقارنته بين تكاليف التسجيل ومزاياه، فأصحاب المؤسسات يدرسون

قرار النشاط في الاقتصاد غير المنظم من عدمه مثل أي قرار استثماري آخر، بحيث يُقيّمون الفوائد المتوقعة لهذا القرار وتكاليفه.<sup>24</sup>

**3.2.3 إدراك الفساد في القطاع العام:** لقد تبين من خلال نتائج الدراسة أن الجميع متفقون وبنسبة 100% على استئراء الفساد، واستغلال موظفي القطاع العمومي لنفوذهم، وقد عبّروا عن ذلك بعباراتٍ إن دلت على شيءٍ فإنما تدل على امتعاض كبير من انتشار الفساد الذي وصل إليه الجهاز الإداري كقول أحدهم "أصبحنا في زمن القوي يأكل الضعيف".

وتكمن خطورة هذا الإدراك للفساد في تضاعف الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة، حيث نصت بعض الدراسات على أن ارتفاع المعدلات الضريبية في حد ذاته ليس هو السبب وراء زيادة حجم أنشطة الاقتصاد غير المنظم، بل هو انخفاض المعنويات الضريبية الناجم عن انعدام كفاءة القطاع العام واستخدام السلطة التقديرية في تطبيق النظام الضريبي واللوائح التنظيمية، وبخاصة إذا ما صوب هذا الافتقار إلى الكفاءة بالثقل في اللوائح التنظيمية، فإن هذه البيئة سينتفش فيها الفساد، مما سيتسبب في تنامي ظاهرة الاقتصاد غير المنظم أكثر فأكثر.<sup>25</sup>

**4.2.3 الردع:** صرّح المشاركون بارتفاع خطورة الكشف، إلا أن نتائجه حسبهم لن تكون وخيمة بسبب استئراء الفساد الإداري، كما أن الجميع قد اتفقوا على أن القانون لا يسري على الجميع، بل فقط على الذين يفتقرون للعلاقات مع ذوي النفوذ.

وهو ما تطابق مع التحليل الذي قدمه (Tanzi (2002)، فرغم من أهمية العقوبات التي تُفرض على المتهربين من دفع الضرائب ومدى الصرامة في تطبيقها، إلا أنها قد تكون مجرد عقوبات مكتوبة على الورق ولا يمكن تطبيقها، خصوصا عندما تكون عالية أو عندما يكون نظام العدالة غير فعال أو حتى فاسدا، وبالتالي يتمكن المتهربون من دفع رشوة أقل تكلفة بكثير من دفع الضرائب.<sup>26</sup>

**5.2.3 المقاومة تجاه السلطة:** تكشف الدراسات أن إضفاء الصبغة المنظمة يكون أقل عندما تنتشر مشاعر الاستياء من السلطات. فقد ذكر كل من (Williams, Shahid and Martinez (2016) وجود اعتقاد واسع النطاق في باكستان ليس فقط بأن الضرائب قد صودرت بشكل غير عادل من قبل البيروقراطية المدنية أو العسكرية لاستخدامها الشخصي، وأن المواطنين لا يحصلون على السلع العامة التي يستحقونها نظير الضرائب التي يدفعونها، بل أيضا أنه نادرا ما يتم معاملتهم من طرف السلطات بطريقة محترمة ونزيهة.<sup>27</sup>

وحسب نتائج التحليل النوعي لإجابات المشاركين في هذه الدراسة، تبين أن ما يفوق 70% غير راضين على الأداء الحالي للسلطات، كما أنهم يأملون في تحسنها وهو ما تبين من خلال تقديمهم لمقترحات تشدد على ضرورة تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف السلطات العمومية.

مما سبق اتضح وجود افتقار للوعي بنظام التسجيل والخدمات المقدمة من طرف المقاولين وهو ما يدل على نقص الوعي لديهم بالمؤسسات الرسمية، بالإضافة إلى إدراكهم لانتشار الفساد بالقطاع العام وغياب الردع، واستيائهم من ممارسات السلطة العامة مما ولد لديهم مقاومة صوبها، كل هذا من المفترض أن يتسبب في انخفاض في المعنويات الضريبية لدى المقاولين وهو ما يؤدي بهم إلى ممارسة نشاطهم المقاولاتي في ظل الاقتصاد غير المنظم، وهو ما ستعرض له الورقة البحثية في الجزئية التالية.

**6.2.3 المعنويات الضريبية:** بالنظر لنتائج هذه الدراسة الاستطلاعية، فقد اتفق المشاركون فيها وبالإجماع (100%) على أن إنشاء مشاريع لا تمتثل للترتيبات النظامية أو التعامل معها يُعتبران تصرفان مقبولان اجتماعيا، وأنه لا توجد أية مشكلة في ذلك، مما يدل على انخفاض شديد في المعنويات الضريبية لدى المشاركين في الدراسة.

إن هذه المستويات المنخفضة للمعنويات الضريبية تُظهر التناقض الموجود بين المؤسسات الرسمية (القوانين والترتيبات والأنظمة) والمؤسسات غير الرسمية (القيم والمعتقدات والأعراف)، وبالتالي، فإن هذا المستوى من عدم التماثل يُوفر تفسيراً لامتناع المقاولين عن الإفصاح برقم أعمالهم الصحيح للسلطات الضريبية رغم أن مقدار الضريبة الناجمة عن ذلك لا يُشكل عائقاً بالنسبة لهم، وهو ما يجعله من بين المحددات الرئيسية لمستوى ريادة الأعمال غير المنظمة في الجزائر، فالعديد من الدراسات تؤكد أن المستويات المنخفضة من المعنويات الضريبية دائماً ما ترتبط مع زيادة في حجم الاقتصاد غير المنظم.<sup>28</sup> وعليه، تنشأ ضرورة ملحة لتوجيه عدسات التحليل الأكاديمي نحو دراسة تأثير انخفاض المعنويات الضريبية في ازدياد رقعة الاقتصاد غير المنظم على الصعيد الجزائري.

والجدير بالذكر أنه في الوقت الذي تنتشر فيه المؤسسات في الاقتصاد غير المنظم خارج حدود المؤسسات الرسمية، هي تنتشر في نفس الوقت داخل حدود المؤسسات غير الرسمية، أي أن أصحاب المشاريع غير المنظمة هم "غير قانونيين" في نظر المؤسسات الرسمية، ولكنهم غالباً ما ينظر إليهم على أنهم "شرعيين" من وجهة نظر المؤسسات غير الرسمية، وهو ما تم التوصل إليه أيضاً من خلال تحليل إجابات المشاركين في هذه الدراسة أيضاً.

#### 4. الاستنتاجات والتوصيات

إن التحكم في أسباب أي ظاهرة يؤدي إلى التحكم في نتائجها، وبناءً على ما نص عنه التحليل النوعي لإجابات المشاركين في هذه الدراسة، تقترح الدراسة العمل على التقليل من عدم التماثل الحاصل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والذي يمكن أن يتم من خلال تغيير المؤسسات الرسمية بحيث تتماشى مع قيم المجتمع وأعرافه الأوسع نطاقاً، بالإضافة إلى مراجعة النظام الضريبي، والتقليل من العبء البيروقراطي، وجدير بالذكر أن تحسين جودة الخدمات التي ينالها المُسَجَّل، والزيادة في

سرعة الاستفادة منها، ستجعل المقاول المُسجّل قدوة لغير المسجّل، بخاصة فيما يتعلق بخدمات صندوق الضمان الاجتماعي لأن الكثير يعتبرها مجرد حبر على ورق.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن العمل على تعزيز ثقة المواطن بالحكومة من خلال تحسين جودة الخدمات العمومية (الصحة العمومية، التعليم ... الخ) سيرفع من نسب التسجيل، وهذه الخدمات لن تصل بجودتها الكاملة دون مكافحة جادة للفساد واستئصاله من جذوره بأسرع وقت ممكن، فضلا عن حماية أصحاب المؤسسات الاقتصادية من ابتزاز موظفي القطاع العام لهم من خلال توعيتهم بحقوقهم وبواجباتهم.

ومن المفيد ذكره أن تحسين صورة النشاط بطريقة منظمة، لا يكتمل إلا بشن حملات توعية حول الآثار السلبية للنشاط بطريقة غير منظمة (مشاكل متعلقة بالتأمين، وتقييد الوصول إلى أسواق أفضل، تقييد الحصول على تمويل، احتمال عرقلة السير الحسن للمشروع ونموه)، كما تكمن أهمية التوعية في تجنب الفاعل الاقتصادي الغرامات وتكاليف العقوبات نظرا لإخلاله بالشروط، أما بالنسبة لأولئك الذين يرفضون النشاط بشكل منظم بعد كل هذا، فإنه سيكون لا بد من عقوبات جد صارمة وتعزيز حملات التفتيش لزيادة المخاطر المتصورة أو الفعلية للكشف عن المخالفات.

كل الإجراءات المقترحة أعلاه ستساهم في رفع المعنويات الضريبية لدى المقاولين وهو بدوره ما سيشجعهم على ممارسة نشاطهم المقاولاتي داخل إطار الاقتصاد المنظم. وحتى وإن كانت هذه التدابير هي الأكثر فعالية حسب رأي الباحثين، ومع ذلك، فإن الأمر يتطلب تقييما.

<sup>1</sup> Mohammed Ali Eljoudi. (2015). *Towards the development of entrepreneurship through entrepreneurship education: A study on a sample of students from the University of Djelfa*. Unpublished PhD thesis, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, Biskra. Page "A"

<sup>2</sup> Hernando de Soto. (2000/2009). *Puzzle Capital: Why Capitalism succeed in the West and fails everywhere else?* (First edition). (Translator, Sayed Kamal) Cairo, Egypt: Egyptian General Book Organization. PP. 01-04.

<sup>3</sup> Hernando de Soto. (1989/97). *The Other Way: Hidden Wealth in the Third World* (First Edition). (Translator, Shawky Galal) Cairo, Egypt: Al Ahram Center for Translation and Publishing. Page 10.

<sup>4</sup> International Labour Organization. (2015). *Recommendation on the transition from the informal economy to the formal economy*. International Labor Office, Geneva, Switzerland. P 2.

<sup>5</sup> Conseil National Economique et Social, Rapport : Le Secteur Informel Illusions et Réalités. Bir-Mourad-Rais Wilaya d'Alger: CNES, 2004 , PP. 106-108.

<sup>6</sup> Babou, O., & Adair, P., *L'économie Informelle A Tizi-Ouzou (Algerie): Determinants, Segmentation Et Mobilité*. XXXIèmes Journées du Développement ATM 2015, 3,4,5 et 6 juin 2015 à Rouen. France, 2015. Available : (<http://www.ummo.dz/IMG/pdf/Babou.pdf>)

<sup>7</sup> General Secretariat of the Government, the law guiding the development of small and medium enterprises, the Official Gazette of the Republic of Algeria, the official press, (the second number) 11, January 2017, P 06.

- <sup>8</sup> Chen, M. A. (2012). The informal economy: Definitions, theories and policies. *Women in informal economy globalizing and organizing: WIEGO Working Paper, 1*. P 04.
- <sup>9</sup> Williams, C. C., Shahid, M. S., & Martínez, A. (2016). Determinants of the level of informality of informal micro-enterprises: Some evidence from the city of Lahore, Pakistan. *World Development, 84*, 312-325.
- <sup>10</sup> Colin , W. C., & Shahid, M. S., Informal entrepreneurship and institutional theory: explaining the varying degrees of (in) formalization of entrepreneurs in Pakistan. *Entrepreneurship & Regional Development, 28*(1-2), 2016, PP. 1-25.PP 01 F.
- <sup>11</sup>The WB. (16-08-2017), DOING BUSINESS, Available : <http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria>.
- <sup>12</sup> Schneider , F., & Williams , C. (2013). *The Shadow Economy*. London: The Institute of Economic Affairs. P 38.
- <sup>13</sup> Ostapenko, N., & Williams, C. C. (2016). Determinants of entrepreneurs' views on the acceptability of tax evasion and the informal economy in Slovakia and Ukraine: an institutional asymmetry approach. *International Journal of Entrepreneurship and Small Business, 28*(2-3), 275-289. P 277.
- <sup>14</sup> Jie, S. W., Tat, H. H., Rasli, A., & Chye, L. T. (2011). Underground economy: definition and causes. *Business and Management Review, 1*(2), 14-24. P18.
- <sup>15</sup> Schneider , F., & Williams , C. (2013). *The Shadow Economy*. London: The Institute of Economic Affairs. P 42.
- <sup>16</sup> Alm, J., & Torgler, B. (2006). Culture differences and tax morale in the United States and in Europe. *Journal of economic psychology, 27*(2), 224-246. P 224.
- <sup>17</sup> Schneider , F., & Williams , C. (2013). *The Shadow Economy*. Op cit, P 43.
- <sup>18</sup> Williams, C. C., & Horodnic, I. A. (2016). Tackling the undeclared economy in the European Union: an evaluation of the tax morale approach. *Industrial Relations Journal, 47*(4), 322-340. P 322.
- <sup>19</sup> Saif al - Islam Saad Omar. (2009). Al-moujaz in the scientific research approach: in education and humanities. Dar al-Fikr, Damascus, Syria, 2009, p. 97.
- <sup>20</sup> Ibid, P 115.
- <sup>21</sup> International Labor Office: Employment Policy Department. (2013). Measurement of the informal economy: addressing statistical challenges. International Labor Office, The Informal Economy and Decent Work: A Policy Resource Guide to Support the Transition to the Organized Theme (pp. 1-19). Geneva, Switzerland: International Labor Organization. P 04.
- <sup>22</sup> Colin , W. C., & Shahid, M. S., Informal entrepreneurship and institutional theory: explaining the varying degrees of (in) formalization of entrepreneurs in Pakistan. *Entrepreneurship & Regional Development, 28*(1-2), 2016, PP. 1-25.P 14.
- <sup>23</sup> Karaca, C., The Comparison of the Shadow Economy in Turkey and European Countries, *Comparative Economics and Regional Development in Turkey* , 2016, (pp. 73-105). doi:DOI: 10.4018/978-1-4666-8729-5.ch004 , P 76.
- <sup>24</sup> Rothenberg, A. D., Gaduh, A., Burger, N. E., Chazali, C., Tjandraningsih, I., Radikun, R., ... & Weilant, S. Rethinking Indonesia's Informal Sector. *World Development, 2016, 80*: 96-113. P 98.
- <sup>25</sup> Friedrich Schneider and Dominick Ansit, hide behind the shadows: the growth of the hidden economy, *economic issues* 30, 2002 page 08.

<sup>26</sup> Tanzi, V, The Shadow Economy, Its Causes and Its Consequences. *International Seminar on the Shadow Economy Index in Brazil*. Rio de Janeiro. Brazil.: Brazilian Institute of Ethics in Competition, 2002, PP 05 F.

<sup>27</sup> Colin , W. C., & Shahid, M. S.. Informal entrepreneurship and institutional theory: explaining the varying degrees of (in) formalization of entrepreneurs in Pakistan, Op cit, P 08.

<sup>28</sup>Ibid., PP 3 F.